

حقوق الزوجة بعد الطلاق في الإمارات: دراسة حالة قانونية

ملخص القضية

تناولت هذه القضية دعوى قضائية رفعتها زوجة خليجية أمام محكمة الأحوال الشخصية الاتحادية بالشارقة، طالبت فيها بالتطبيق للضرر وحقوقها المالية عقب الطلاق. ركزت الدعوى على حقوق النفقة، السكن، ومتعلقات الحضانة. من جهته، ادعى الزوج أنه قد طلقها مسبقاً، وطالب بمراعاة وضعه المالي في تحديد الالتزامات. حكمت المحكمة بإلزام الزوج بدفع نفقة عدة، متعة، مؤخر صداق، وتوفير مسكن حضانة. كما أيدت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي، مما يؤكد التزام القانون الإماراتي بحماية حقوق الزوجة والطفل بعد الطلاق.

خلفية أطراف الدعوى

القضية تخص امرأة خليجية أقامت دعوى أمام محكمة الأحوال الشخصية الاتحادية بالشارقة. كانت أهداف المدعية تتلخص في تحقيق الإنصاف القانوني بحصولها على حقوقها الشرعية والمالية، بما يشمل نفقة الزوجية والطفل، وتوفير سكن مؤثث ومصاريف إضافية مثل أجور الخادمة والسائق.

من الجهة الأخرى، سعى المدعى عليه إلى إثبات وضعه المالي المتعسر، مع التزامه بمتطلبات الطفل الأساسية، مع رفضه للطلبات التي اعتبرها غير مبررة مثل السائق والسيارة.

تفاصيل القضية

طلبات المدعية

1. التطبيق للضرر: بسبب الهجر وعدم الإنفاق.
2. الحقوق المالية:
 - نفقة زوجية: 8000 درهم شهرياً.
 - نفقة الطفل: 10,000 درهم شهرياً.
 - مسكن حضانة وأثاث: 60,000 درهم سنوياً للأثاث والسكن.
 - نفقة عدة: 24,000 درهم.
 - نفقة متعة: 96,000 درهم.
 - مؤخر صداق: 30,000 درهم.
3. متطلبات إضافية: خادمة وسائق وسيارة.

دفع المدعى عليه

- إثبات الطلاق: أقر بأنه طلق زوجته مسبقاً، وأبلغ شقيقها.
- الالتزام بالإنفاق: أكد أنه يرسل 3500 درهم شهرياً للطفل.
- الوضع المالي: طلب مراعاة ديونه البنكية.
- رفض بعض المطالب: مثل السائق والسيارة بسبب عدم الحاجة.

حكم المحكمة

الحكم الابتدائي

1. التطبيق: الإشهاد على طلاق بائن بينونة كبرى.
2. الحقوق المالية:
 - نفقة عدة: 9000 درهم.
 - نفقة متعة: 20,000 درهم.
 - مؤخر صداق: 30,000 درهم.
3. حقوق الطفل:
 - نفقة شهرية: 3000 درهم.
 - مسكن حضانة: 50,000 درهم سنوياً.
 - بدل أثاث: 20,000 درهم.
 - توفير خادمة وأداء أجرتها.

محكمة الاستئناف

- أيدت الحكم الابتدائي بالكامل، مؤكدة عدالة توزيع الحقوق بين الطرفين.

الدروس المستفادة

1. حماية حقوق الزوجة: تؤكد القوانين الإماراتية التزامها بتوفير الحماية الكاملة للمرأة بعد الطلاق، خاصة في حالات الضرر.
2. مراعاة حقوق الطفل: يُولي القانون اهتماماً خاصاً لتأمين احتياجات الطفل، بما في ذلك السكن، النفقة، والرعاية.
3. التوازن في الأحكام: تُظهر هذه القضية حرص المحاكم على تحقيق التوازن بين حقوق الأطراف، مع مراعاة ظروفهم المادية والاجتماعية.

إذا كنت تواجه نزاعاً عائلياً أو ترغب في حماية حقوقك القانونية، يمكن لفريقنا تقديم الدعم والمشورة. تواصل معنا اليوم للحصول على استشارة قانونية.